التحول الديموغرافي في دولة الكويت ونافذتها الديموغرافية

د. محمد علي الرمضان*

ملخص:

تتعرض هذه الدراسة إلى موضوع غاية في الأهمية يتعلق بالتحول الديموغرافي في الكويت ومحاولة الكشف عن مدى استكمالها لمراحل هذا التحول. وتستعرض التطورات الحديثة على النظرية الديموغرافية بتناول نظرية النافذة الديموغرافية التي تؤكد الدور الإيجابي للسكان في النمو الاقتصادي. فمع استكمال المجتمعات لتحولها الديموغرافي، تنفتح نافذة ديمغرافية تستمر لمدة خمسين سنة يمكن للمجتمعات من خلالها جني عوائدها الاقتصادية. ومن هنا تبرز أهمية تغير الهيكل العمري للسكان بوصفه أحد المتغيرات الديموغرافية المحفزة على النمو الاقتصادي وأهمية ارتفاع نسبة السكان في سن العمل مقارنة بالسكان المعالين وتأثيره على جوانب متعددة كالادخار والاستثمار والإنتاجية وسوق العمل.

وتحقيقاً للكشف عن وضع الكويت بالنسبة للتحول الديموغرافي، قامت الدراسة بتحليل لأهم تحديات الوضع السكاني فيها، ورصد تطور مؤشرات الخصوبة والوفاة. وسعياً لتحديد موعد انفتاح النافذة الديموغرافية في الكويت، أعدت الدراسة إسقاطات سكانية للكويتيين خلال الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠٥٠م، وقامت بتحليل لأهم التغيرات السكانية التي ستشهدها الكويت خلال الفترة المذكورة.

وتبين أن الكويت تواجه تحديات ديموغرافية، من أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني، وسيطرة الوافدين على المكون السكاني. وأظهرت حقيقة أن الكويت مازالت في طور تحولها الديموغرافي وأمامها الكثير حتى تستكمل

* دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٩م، باحث علمي بإدارة الاقتصاد التقني، دائرة الدراسات الاقتصادية، معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت.

مراحل تحولها الديموغرافي في ضوء المسار التاريخي لتطور مؤشرات الخصوبة والوفاة على حد سواء. فما زالت معدلات الخصوبة الكلية مرتفعة، كما لم تبلغ معدلات توقع الحياة مداها الأقصى بعد. وتؤكد النتائج أن الهيكل العمري للسكان سيتحسن لصالح السكان في سن العمل مقارناً بالسكان المعالين، مع اتجاه معدلات الخصوبة نحو الانخفاض، وأن النافذة الديموغرافية ستنفتح بحلول عام ٢٠٢٤م. ومن ثم فعلى دولة الكويت أن تعد العدة للتعامل الإيجابي مع التغير الديموغرافي للعمل على الحد من آثارها السلبية، ومحاولة جني ثمار النافذة الديموغرافية اقتصادياً من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية، وإحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة، بما يحفز الاقتصاد، ويضمن استيعاب الأعداد المتدفقة على سوق العمل.

مقدمة:

برزت أهمية الديموغرافيا وعلاقتها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية منذ الأزل؛ فمنذ كتابات مالثوس في بدايات القرن التاسع عشر انصب الجدل حول طبيعة التأثير السلبي للسكان وحجمهم، ومعدلات نموهم، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمع تطور النظرية الديموغرافية بشأن تطورات المجتمعات السكانية، وظهور نظرية التحول الديموغرافي، تنامت المخاوف من الأثر السلبي للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية. ومع نهاية التسعينيات من القرن الماضي جاءت نظرية النافذة الديموغرافية (أو الهبة الديموغرافية) حديثة العهد لتبدد تلك المخاوف، وتثبت الأثر الإيجابي للنمو السكاني، الذي يمكن جني عوائده خلال فترة زمنية لا تتجاوز الخمسين سنة. وقد أبرزت هذه النظرية أهمية تغير الهيكل العمري للسكان بوصفه أحد أهم المتغيرات الديموغرافية المحفزة على النمو الاقتصادي الذي تم تجاهله في السابق، على حساب التركيز على النمو السكاني وآثاره السلبية.

ستتناول هذه الدراسة البعد النظري لطبيعة العلاقة بين السكان والتنمية، من واقع التطورات الحديثة للنظرية الديموغرافية، مع التركيز على أهمية الجانب الاقتصادي من التنمية. حيث تتفاوت وجهات النظر من متشائمة مستندة إلى التأثير السلبي للسكان على النمو الاقتصادي، ومتفائلة ترى السكان عاملاً

محفزاً للنمو الاقتصادي، وأخرى محايدة ترى عدم تأثير الجوانب الديموغرافية على النمو الاقتصادي. وفي خضم هذا الجدل، برزت نظرية النافذة الديموغرافية، التي أظهرت أهمية الأثر الإيجابي للتغير في الهيكل العمري للسكان، الناتج عن النمو السكاني، مستندة إلى خبرات دول شرق آسيا وجنوب شرقها (النمور الآسيوية). وفي مرحلة لاحقة، تحاول الدراسة الاستفادة من نظرية التحول الديموغرافي والنافذة الديموغرافية، من خلال رصد تطورات الوضع السكاني في دولة الكويت وتحليله، ومحاولة الكشف عن موعد انفتاح النافذة الديموغرافية فيها، ومحاولة محاكاة التحديات التي قد تتمخض عن تغير الوضع السكاني، وكيفية التعامل معها، بهدف تحقيق العوائد الديموغرافية المرتقبة.

أهداف الدراسة:

يتطلب الخوض بموضوع النافذة الديموغرافية، القيام بإسقاطات سكانية للكويتيين بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٥٠م من واقع تطور وضع السكان المحليين، وفق المتغيرات الرئيسية لهم. ولا تولي نظرية النافذة الديموغرافية أي اهتمام لعنصر الهجرة الدولية؛ كونها تركز على تغير الهيكل العمري للسكان بوصفه نتيجة مباشرة للنمو السكاني المتمخض عن تغير معدلات الخصوبة ومعدلات الوفاة. لهذا ينصب التركيز في هذه الدراسة على السكان الكويتيين فقط.

وفي سياق الهدف العام للدراسة للكشف عن موعد حدوث النافذة الديموغرافية، والتعامل مع تحديات التغير الديموغرافي، الذي سيحدث للسكان الكويتيين، **ستعمل الدراسة على تحقيق أهداف محددة، وهي:**

١ – الكشف عن أهمية السكان في التنمية والجوانب الأساسية لجدلية العلاقة بينهما.

٢ – الكشف عن مدى استكمال الكويت لتحولها الديموغرافي.

٣ – إسقاط تغيرات الوضع الديموغرافي في الكويت.

٤ – تحديد زمن حدوث النافذة الديموغرافية في الكويت.

٥ – الكشف عن تحديات النافذة الديموغرافية ومتطلبات التعامل معها.

الجانب النظري لعلاقة السكان بالتنمية:

تجاذب الباحثون والعلماء تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، حيث ركز المتشائمون منهم على حقيقة أن النمو المتسارع للسكان يعوق التنمية؛ إذ استندت وجهة نظرهم على كتابات مالثوس عام ١٧٩٠م[١] التي تفيد بأن حجم الضغط على الموارد الاقتصادية الذي تخلفه زيادة السكان يعوق التنمية الاقتصادية، ومن ثم، فهم يركزون على أهمية الحد من النمو السكاني عن طريق التحكم بمعدلات الخصوبة من خلال برامج تنظيم الأسرة. وقد ساهمت وجهة النظر تلك في تمويل برامج تنظيم الأسرة وسياساتها خلال الستينيات.[٢] ويشددون على حقيقة أنه عندما ترتفع وتيرة النمو السكاني، يتم استخدام جزء كبير من الموارد المالية لتمويل الاحتياجات المتنامية لهم عوضاً عن الارتقاء بنصيب الفرد من تلك الاحتياجات.[٣] وبدأ الاقتصاديون خلال عقد الثمانينيات برفض وجهة نظر المتشائمين.[٤]

وعلى النقيض، تبنى المتفائلون وجهة النظر التي تؤكد أن حجم السكان والنمو السكاني يساعد على النمو والرخاء الاقتصادي نظراً لتوفر العنصر البشري، والطاقات البشرية، واتساع حجم السوق. وبذلك روج المتفائلون فكرة أن النمو السكاني قد يكون له فوائد اقتصادية. إذ إن عدد السكان الكبير يعظم من اقتصاديات الحجم بالنسبة للإنتاج والاستهلاك **(Kuznets 1967 & Simon, 1977)**[٥] وقد بين

---

(١) Maltus T. R. (1798), An Essay on the Principle Population, London: W. Pickering 1986.

(٢) Bloom D., D. Canning and J. Sevilla. (2002), The Demographic Dividend: a new perspective on the economic consequences of population change. Rand.

(٣) Rand. (2001), Banking the demographic dividend. Population Matters Project Policy brief. httm/www.rand.org/labor/popmatters.

(٤) Bloom, D. and P. Malaney. (1999), Population change and economic development: the great debate revisited. CAER II Discussion Paper No. 46. Harvard Institute for International Development.

(٥) Kuznets, S. (1967), "Population and Economic Growth". Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. 11: 170-93. and Simon J. (1977). The Economics of Population Growth. Princeton: Princeton University Press.

(Simon, 1981)[٦] أن النمو السكاني المطرد، يؤدي بالفعل إلى آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية. كما أن النمو السكاني يساعد على زيادة حافز الاختراعات التكنولوجية وتحديثها (Boserup, 1981)[٧] ولكن لم يسعف متبني هذا الاتجاه توثيق الآثار الإيجابية للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية بشكل واضح ولا يدع مجالاً للشك.

وبين وجهتي النظر المتشائمة والمتفائلة، تمخضت وجهة نظر محايدة تؤكد أن النمو السكاني المطرد، لا يساعد على، النمو الاقتصادي ولا يعوقه إذا ما تم تناوله بمعزل عن العوامل الأخرى. وتنطلق وجهة النظر هذه من نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي ابتدعه **Solow** عام ١٩٥٦م الذي يؤكد سلبية العلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية.

ويبدد (Mason, 2003)[٨] المخاوف من الآثار السلبية للنمو السكاني على التنمية، ويؤكد أنها مبالغ فيها بشكل كبير. ودلل (Bloom & Freeman, 1986)[٩] على تلك الحقيقة من واقع نتائج أبحاثه التي تؤكد أن النمو السكاني له تأثير محدود على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يدعي أصحاب هذا الاتجاه، أن الديموغرافيا لا يمكن اعتبارها عاملاً مؤثراً ذا قيمة معنوية في عملية النمو الاقتصادي.

في حين أدخل (Barro, 1991)[١٠] بعض المتغيرات الديموغرافية على

---

(٦) Simon, J. (1981), The Ultimate Resource, Princeton N.J.: Princeton University Press.

(٧) Boserup, E. (1981), Population and Technological Change: A Study of Long-Term Trends. Chicago: University of Chicago Press.

(٨) Mason, A. (2003), Population change and economic development: what have we learnt from the East Asia experience? Applied Population and Policy 1, 1: 3-14.

(٩) Bloom, D. and R. Freeman. (1986), "The Effects of Rapid Population Growth on Labor Supply and Employment in Developing Countries", Population and Development, Vol. 12: 381-414.

(١٠) Barro, R. (1991), "Economic Determinants of Economic Growth: A cross-country Empirical Study." Quarterly Journal of Economics, Vol. 106 (2): 407-444.

نماذج التقارب للنمو الاقتصادي. حيث وجد أن الخصوبة والوفاة والنمو السكاني، كمتغيرات ديمغرافية، ذات علاقة سلبية بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأن حجم السكان والكثافة السكانية، كمتغيرات ديمغرافية، ذات علاقة إيجابية به. كما تبين أن النمو السكاني لا يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال استخدام معادلات النمو إذا ما تضمنت معدل نمو السكان كمتغير ديمغرافي وحيد. أما إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الهيكل العمري للسكان كمتغير، فإن العلاقة المعنوية والصريحة، تتكشف بين التغير الديموغرافي والنمو الاقتصادي.

وفي وقت لاحق، توصل **(Bloom & Williamson, 1998)**(١١) إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل نمو السكان الناشطين اقتصادياً على نمو معدل الناتج للفرد، بينما وجد تأثير سلبي لمعدل نمو صغار السن من السكان على النمو الاقتصادي، في حين أن نمو السكان المسنين عديم التأثير على النمو الاقتصادي. وفي دراسة أخرى توصل **(Williamson, 2001)**(١٢) إلى أهمية التأثير الإيجابي القوي لمعدل نمو السكان في سن العمل، على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان لمعدل نمو السكان العام، أثر سلبي قوي عليه.

وقد توصل **(Feyrer, 2004)**(١٣) لنتائج مماثلة. وينطوي تأثير الديموغرافية على النمو الاقتصادي من خلال قنوات محددة لمكونات الإنتاجية، وسوق العمل، ومن خلال الادخار، والاستثمار، وتكون رأس المال البشري، و التغير التكنولوجي.

---

(١١) Bloom, D. and J. Williamson. (1998), ''Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia'', World Bank Economic Review, Vol. 12: 419-456.

(١٢) Williamson, J. (2001), Demographic change, economic growth, and inequality. In Birdsall, N. et al. Population Matters. Oxford University Press.

(١٣) Feyrer J. (2004), ''Demographic and Productivity'' Dartmouth College Working Paper No. 02-10.

ومن خلال تأثير الديموغرافيا على النمو الاقتصادي بواسطة سوق العمل والادخار والاستثمار، اكتشفا **(Bloom & Williamson, 1998)**[١٤] تفاعل معنوي بين الديموغرافيا والسياسات. حيث إن السياسات الجيدة كانفتاح الاقتصاد، ومرونة سوق العمل، وحداثة الأجهزة المؤسسية، يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى، كما يكون للتغير الديموغرافي تأثير أكبر عندما تكون المؤسسات ذات مستوى عالٍ من الجودة. حيث أرجع ما نسبته ٤٠٪ من الفرق بين تفاوت نمو دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، إلى تفاعل التغيرات الديموغرافية السريعة، وحسن السياسات الاقتصادية في دول شرق آسيا.

إن تركيز النقاش عند البحث في علاقة السكان بالنمو الاقتصادي بحجم السكان ومعدل نموه، همش متغيرات ديمغرافية أخرى ذات أهمية، منها على سبيل المثال: الهيكل العمري للسكان، الذي اكتسب لاحقاً اهتماماً من قبل المحايدين لإظهار أهمية الهيكل العمري للسكان، كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي. حيث يؤكدون حقيقة اختلاف سلوك الفئات العمرية وفق نظرية دورة الحياة. حيث تتصرف كل فئة عمرية من السكان بشكل مغاير عن الفئات الأخرى، ويكون لتلك السلوكيات تبعات اقتصادية مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتطلب فئة صغار السن، استثمارات مكثفة في مجالي الصحة والتعليم، في حين يشكل الراشدون في مقتبل العمر، معظم عرض سوق العمل وهم المدخرون، في حين يحتاج كبار السن إلى خدمات الرعاية الصحية ودخل برامج التقاعد. فعندما يتغير نصيب كل فئة من تلك الفئات في مجمل السكان، يتغير معه الحجم النسبي لدورهم الاقتصادي.

فقد أكد **(Kelley & Schmidt, 1995)**[١٥] أهمية معدل نمو مكونات الهيكل

---

(١٤) Reference used above.

(١٥) Kelley A. and R. Schmidt. (1995), Aggregate population and economic growth correlations: the role of the components of demographic change. Demography, Vol. 32: 543-555.

العمري للسكان. وفي هذا السياق، يؤكدان حدوث النمو السكاني نتيجة لانخفاض معدلات الوفاة التي تتأثر بهبوط وفيات الرضع والأطفال بنسب متفاوتة، ومن ثم يكون له تأثير مغاير على الهيكل العمري للسكان. إن تأثير النمو السكاني على الهيكل العمري له تبعات مهمة على النمو الاقتصادي للمجتمع السكاني. وفي دراسة لاحقة، يثبت **(Kelley & Schmidt, 2005)**(١٦) أن لمعدل نمو السكان في سن العمل تأثيراً إيجابياً على معدل نمو الناتج الفردي للعمالة.

وقد مهد هذا الجدل حول تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، إلى ظهور وجهة نظر محايدة سيطرت على النقاش المحتدم بشأن علاقة السكان بالتنمية التي نتج عنها نظرية "النافذة الديموغرافية" أو ما يعرف مجازاً بنظرية "الهبة الديموغرافية" التي تفيد بأنه عندما تزداد نسبة السكان في سن العمل مقارنة بالمعالين من صغار السن وكباره، تنفتح نافذة ديمغرافية يكون لها عوائد تساعد من خلالها على ارتفاع معدلات الإنتاجية والاستهلاك، مما يؤدي إلى سيادة مناخ من الرخاء الاقتصادي.

وترعرعت نظرية النافذة الديموغرافية في أوساط وبمساندة المهتمين ببرامج تنظيم الأسرة، ورسم السياسات السكانية، حيث تزامنت مع تقلص الاهتمام ببرامج تنظيم الأسرة، وسيلة مساعدة على السيطرة على النمو السكاني. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية ورشة العمل التي عقدت في نوفمبر ١٩٩٨م في **Belleagio** بإيطاليا تحت عنوان "تغير السكان والتنمية الاقتصادية". حيث ناقش الحضور خلال تلك الورشة، إمكانية إيجاد مبرر اقتصادي يوفر الدعم السياسي والمالي لبرامج تنظيم الأسرة، والتعليم، وتمكين

(١٦) Kelley A. and R. Schmidt. (2005), Evolution of recent economic-demographic modeling: A synthesis. Journal of population Economics. Vol. 18, (2): 275-300.

المرأة، وفق قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤م والغايات الإنمائية للألفية **(Hendrixson, 2007)**[١٧].

وقد تمخض عن ورشة العمل هذه، إصدار كتاب مؤثر للغاية بعنوان **Population Matters: Demographic Change, Economic Growth, & Poverty in the Developing World**. حيث يعالج أهمية التأثير الإيجابي للسكان على التنمية الاقتصادية، ويحفز إتمام التحول الديموغرافي للحصول على ذلك التأثير الإيجابي. وبذلك فقد كانت وجهة النظر تلك بمنزلة المحرك للاهتمام اللاحق بالجانب الاقتصادي لبرامج تنظيم الأسرة، وعلى الأخص بين الجهات التمويلية الدولية **(Hendrixson, 2007)**[١٨].

وساعد تضافر جهود الباحثين في هذا المجال، والمؤسسات البحثية، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق النقد الدولي، على نشر وتبني النظرية الحديثة للنافذة الديموغرافية. ومن جهة أخرى، تبنت مؤسسات التنمية ومنظمات المجتمع المدني هذه النظرية في مسعاها لتقوية برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وتمكين المرأة، كما جاء في مقررات المؤتمر الدولي للسكان عام ١٩٩٤م والأهداف التنموية للألفية **(Hendrixson, 2007)**[١٩].

وقد تم استخدام مفهوم العوائد الديموغرافية بشكل مكثف في أدبيات منظمات دولية متعددة، منها على سبيل المثال، منظمة الصحة العالمية، والأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبشكل أدق قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالترويج لمفهوم حديث، وهو "تخمة الشباب"، من خلال كتابه

---

(١٧) Hendrixson, A. (2007), What's wrong with the demographic dividend concept. Different Takes No. 44. Spring 2007. Population and Development Program at Hampshire College.

(١٨) Same reference above.

(١٩) Same reference above.

السنوي لعام ٢٠٠٥م المعنون "حالة الاستثمار في الشباب"، الذي سعى من خلاله إلى إقناع راسمي السياسات، بتوفير الموارد للشباب في الدول النامية للتخفيف من الآثار السلبية التي قد تترتب على إهمالهم، والنأي بالشباب عن الشغب والإضراب وتحدي المجتمع المدني بتلك الدول. وقد ناقش بشكل مسهب، التبعات الاقتصادية على كل من المدى القصير والبعيد، لدعم الشباب في بلدان الجنوب، بما فيها تعظيم الاستفادة من التحول الديموغرافي. وقد تحولت "النافذة الديموغرافية" و"تخمة الشباب" من مفاهيم نظرية وبحثية صرفة إلى واقع حال يتم التعامل معه في رسم السياسات السكانية والتنموية (Hendrixson, 2007)[٢٠].

وبهذا، فقد ساعد مفهوم النافذة الديموغرافية وعوائدها الاقتصادية، على تجديد أهمية برامج تنظيم الأسرة، وسيلة لتحقيق هدف اقتصادي بدلاً من استخدامه لتوفير البيانات، وتمكين الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة، من منطلق كونه حقاً إنسانياً للرجال والنساء على حد سواء. ومن أهم انتقادات نظرية العوائد الديموغرافية، عدم حتمية تحقيقها وعدم إمكان تكرار خبرات دول شرق آسيا وجنوب شرقها على بقية دول العالم. كما أن التحول الديموغرافي، يحدث بوتيرة مختلفة وبأنماط لمسارات مختلفة باختلاف المجموعات السكانية داخل المجتمع السكاني الواحد وباختلاف المجتمعات الإنسانية.

واستندت نظرية النافذة الديموغرافية إلى النجاحات الاقتصادية التي حققتها دول شرق آسيا وجنوب شرقها، كنتيجة لتغير وضعها الديموغرافي. وقد ساعد على تلك النجاحات، تمتع دول ذلك الإقليم ببرامج تربوية وتعليمية ذات مستوى عالٍ، وتبنيها لسياسات انفتاح وتحرر اقتصادي، مكنها من تحقيق عوائد النافذة الديموغرافية (Rand, 2001)[٢١] ومن جانب آخر، يصعب النظر

---

(٢٠) Same reference above.

(٢١) Rand. (2001), Banking the demographic dividend. Population Matters Project Policy brief. httm/www.rand.org/labor/popmatters.

للفئة العمرية في سن العمل مجموعة متجانسة داخل المجتمع الواحد. كما يعتمد تحقيق النافذة الديموغرافية على جوانب مهمة للدورة الاقتصادية، منها قرارات التمدرس، وممارسات العمل، ومستوى الإنجاب وتوقيته، والصحة والإعاقة، وبرامج التقاعد، ورعاية المسنين. ويتحدد حجم العوائد الديموغرافية على حجم إنتاج الناس واستهلاكهم في كل فئة عمرية في المجتمع.

تحديات الوضع الديموغرافي في الكويت:

يتناول هذا الجزء أهم تحديات الوضع الديموغرافي في دولة الكويت التي يجب التعامل معها بجدية، بهدف تلافي الجوانب السلبية التي قد يفرضها الوضع السكاني على التنمية الاقتصادية – الاجتماعية على المدى البعيد. وبشكل أدق سيتم التعرض لتحديين رئيسين يفرضهما واقع الحال، وهما ارتفاع معدل النمو السكاني بشكل عام، وارتفاع نسبة السكان الوافدين من جملة السكان.

معدل نمو سكاني عال:

يظهر نمط نمو السكان في الكويت من ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٦م حقيقة تزايد السكان بوتيرة عالية نسبياً، إذ ارتفع عدد السكان من ٢,١ مليون في عام ١٩٨٩م إلى ٣,٣ ملايين في عام ٢٠٠٦م، حيث يعرض شكل رقم (١) تطور أعداد السكان الكويتيين وغير الكويتيين بين الأعوام ١٩٨٩م و ٢٠٠٦م. وبذلك سجل نمو السكان معدلاً سنوياً متوسطاً بلغ نحو ٣٪ خلال السبعة عشر عاماً الماضية. ونظراً لخصوصية الوضع السكاني في الكويت كبقية دول مجلس التعاون الخليجي الذي يتسم بسيطرة مجتمع الوافدين على المكون السكاني، كنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الهجرة لتلبية احتياجات سوق العمل من جانب، وقصور الموارد البشرية المحلية من جانب آخر، لذا فقد كان من الضروري التمييز في معدل النمو بينهما. حيث يؤكد النمط التاريخي لنمو السكان أن الكويتيين سجلوا معدل نمو سنوي متوسطاً بلغ ٣,٧ ٪ بين عامي ١٩٩٤م و٢٠٠٦م، وهو يعتبر معدلاً مرتفعاً وفق المعايير الدولية. ونظراً للجهود التي

توليها الدولة بشأن إيجاد حل جذري لمشكلة غير محددي الجنسية، قامت الحكومة مؤخراً بخطوات جريئة نحو تجنيس عدد كبير من غير محددي الجنسية، مما انعكس بشكل ملحوظ على معدل النمو السنوي للسكان الكويتيين، الذي سجل أعلى مستوى له حيث بلغ ٦,٥٪ في عام ٢٠٠٦م (شكل رقم ٢).

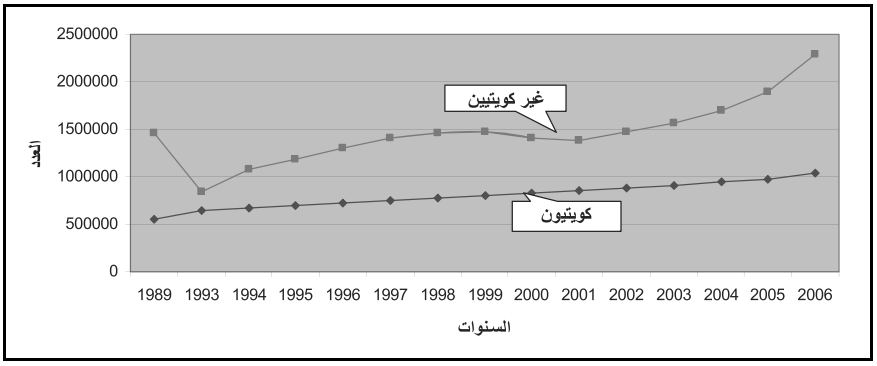

شكل رقم (١) – تطور سكان الكويت (١٩٨٩ – ٢٠٠٦م)

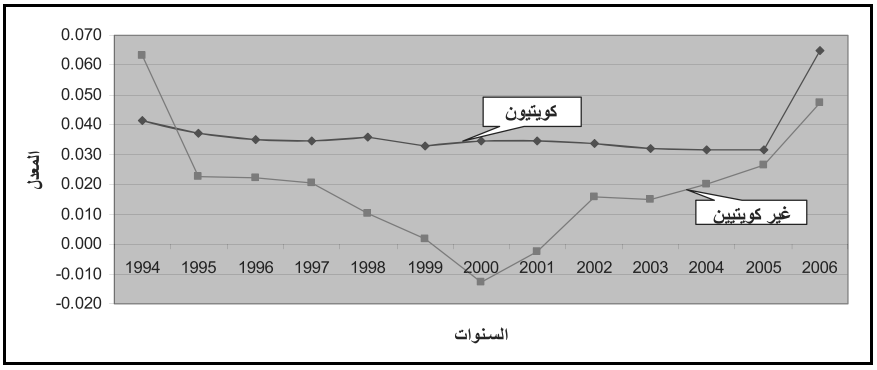

شكل رقم (٢) – تطور معدل النمو السكاني في الكويت وفق الجنسية (١٩٩٤ – ٢٠٠٦م)

بينما سجل السكان الوافدون، معدل نمو سنوي متوسطاً بلغ ١٪ خلال الفترة من ١٩٩٤م و ٢٠٠٦م. وتأثر معدل نمو السكان الوافدين بمعدلات الهجرة بشكل أكبر من تأثره بمعدل النمو الطبيعي. وتجدر الإشارة في هذا

السياق إلى حقيقة أن معدل النمو السنوي للوافدين شهد تذبذباً ملحوظاً خلال تلك الفترة، تفاوت بين ٦,٣ ٪ في عام ١٩٩٤م إلى -١,٣٪ في عام ٢٠٠٠م نظراً لتأثره بتغير معدلات الهجرة من الخارج، والتي تخضع بشكل كبير للقرارات الرسمية بشأن الموافقة على الهجرة (شكل رقم ٢).

سيطرة الوافدين:

اتسم المجتمع السكاني منذ منتصف الستينيات بسيطرة مكون السكان الوافدين من جملة السكان في الكويت، ليبقى السكان المواطنون أقلية في المجتمع. وسعت الحكومة خلال فترة الثمانينيات إلى التعامل مع هذا الوضع بهدف رفع نسبة المواطنين إلى النصف دون تحقيق نتائج إيجابية تذكر في هذا المسعى. فبدلاً من رسم سياسات واضحة المعالم تتعلق بالهجرة بحيث تؤدي إلى تقليل المجتمع الوافد، سعت السياسات إلى تشجيع النمو الطبيعي للسكان المواطنين، مما أفرز جوانب سلبية بشأن التركيب العمري للسكان المواطنين، واستمرار الاعتماد على تلبية احتياجات سوق العمل من الخارج (الرمضان، ٢٠٠٠م).[٢٢]

وبذلك، شكل مجتمع الوافدين نسبة الأغلبية المطلقة في الوعاء السكاني، وتفاوتت بذلك نسبة المواطنين بين نحو ٤٢ ٪ كأفضل نسبة مسجلة في عام ١٩٩٣م نتيجة إفرازات الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، ولم تكن نتاجاً لسياسات واضحة حول تعديل التركيبة السكانية في الكويت، و ٢٩٪ كأدنى نسبة مسجلة في عام ١٩٨٩م. ولا ينم التطور التاريخي لنسبة السكان الوافدين من جملة السكان خلال الفترة من ١٩٨٩م و ٢٠٠٦م عن أي تحسن في التركيبة السكانية لصالح المواطنين. لهذا، نعتقد بأن الكويت ستستمر في

(٢٢) محمد علي الرمضان، (٢٠٠٠م)، آفاق الوضع السكاني في دولة الكويت مع بداية الألفية الثالثة، النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عدد ٤٨: ٤٨-٧٣.

المعاناة بشأن إمكانية رفع تمثيل السكان المواطنين من جملة السكان في المستقبل المنظور، في ظل غياب سياسة سكانية واضحة المعالم تتعامل مع عناصر النمو السكاني، خاصة المتعلقة بجانب الهجرة الدولية، وتبعاته السلبية على المناحي الاقتصادية – الاجتماعية على حد سواء (شكل رقم ٣).

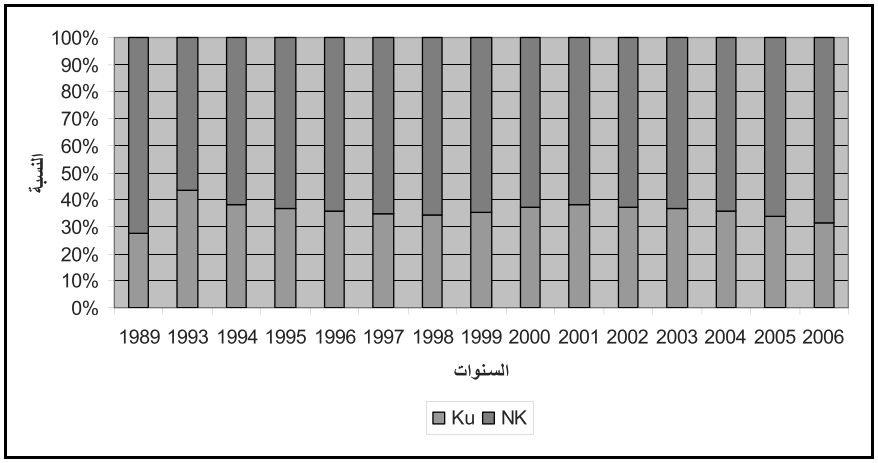

شكل رقم (٣) – التركيبة السكانية في الكويت وفق الجنسية

التحول الديموغرافي في الكويت:

ما المقصود بالتحول الديموغرافي؟ يعرف على أنه ذلك التحول الذي ينتقل من خلاله المجتمع السكاني من مجتمع ريفي (بدوي) يتمتع بمستويات عالية من الخصوبة والوفاة، إلى مجتمع حضري صناعي يتميز بمستويات منخفضة من الخصوبة والوفاة (Lee & Mason, 2006)[٢٣]، ويرجع منبع نظرية التحول الديموغرافي إلى (Warren Thompson, 1929) الذي رصد تطور المجتمعات السكانية في العالم وفق عناصر التغير الديموغرافي الرئيسية (الخصوبة

(٢٣) Lee R. and A. Mason. (2006), What is the Demographic Dividend? Finance and Development Vol. 43 (3). www. Imf.org/external/pubs/ft/fandd/2006/09.

والوفاة) **حيث قسم مجتمعات العالم السكانية من حيث الوضع الديموغرافي إلى ثلاث مجموعات رئيسية:**

١ – دول تتمتع بانخفاض سريع لمعدلات الخصوبة والوفاة، ولكن وتيرة انخفاض معدل الخصوبة أسرع مقارنة بمعدل الوفاة، والتي تجلت من واقع تجربة دول غرب أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا.

٢ – دول تتمتع بانخفاض معدلات الخصوبة والوفاة لفئات اجتماعية واقتصادية محددة من السكان، وظهرت من واقع تجارب دول وسط وجنوب أوروبا.

٣ – دول تتمتع بمعدلات عالية من الخصوبة ومعدلات عالية من الوفاة، ولكنها آخذة بالانخفاض، ويمثل هذا الوضع بقية دول العالم.

وجاء (Frank Notestein, 1945)[٢٤] بعد ذلك ليثبت ترابط العلاقة بين السكان والتنمية عبر الزمن من خلال رصده لتطورات المجتمعات الإنسانية. **حيث قسم مراحل التحول الديموغرافي وفق مستويات التنمية إلى أربع مراحل:**

- **المرحلة الأولى** تمثل مجتمعات ما قبل الصناعة تتمتع خلالها المجتمعات بمعدلات خصوبة ووفاة عالية ونمو سكاني متزن.
- **المرحلة الثانية** تمثل مجتمعات نامية تتمتع بسرعة انخفاض معدلات الوفاة يتبعها انخفاض معدلات الخصوبة.
- **المرحلة الثالثة** يبرز خلالها انخفاض معدلات الخصوبة كنتيجة لشيوع استخدام الموانع الحديثة وارتفاع مستوى الأجور ونمو الحداثة و شيوع تعليم المرأة، وبذلك يبدأ معه انخفاض معدل النمو السكاني.
- **المرحلة الرابعة والأخيرة** تتسم بانخفاض معدل الخصوبة والوفاة إلى مادون مستوى الإحلال، مما يؤدي إلى تقلص حجم السكان بشكل ملموس.

(٢٤) Notestein F. (1945), "Population - The Long View", in Theodore W. Schultz, Ed., Food for the World. Chicago: University of Chicago Press.

ينمو عدد صغار السن خلال المرحلة الأولى للتحول الديموغرافي بسرعة كبيرة في ظل انخفاض معدلات الوفاة، خاصة بين الرضع، بشكل عام في المجتمع. وفي المرحلة الثانية، تبدأ الخصوبة بالانخفاض، مما يؤدي إلى انخفاض عدد صغار السن، وتحسن ملحوظ على نسبة السكان في سن العمل. وخلال المرحلة الثالثة، يعمل انخفاض معدلات الخصوبة والوفاة معاً، على رفع نسبة السكان في سن العمل وكبار السن. ويؤكد (Lee & Mason, 2006)[٢٥] أنه ستسنح فرصة للدول التي تقع في المرحلة المتوسطة، لتوظيف العوائد الديموغرافية الأولى. في حين تبدأ العوائد الديموغرافية مع انتهاء المرحلة الثالثة وبداية المرحلة الرابعة. وبطبيعة الحال، يؤدي انخفاض معدلات الخصوبة إلى نمو السكان في سن العمل بمعدلات أسرع مقارنة بالمعالين، مما سيؤدي إلى توجيه الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة الأسرية. كما سينمو الدخل الفردي بوتيرة أسرع، تعتبر بمنزلة العوائد الديموغرافية الأولى التي قد تستمر لنحو ٥٠ سنة. ويمكن تحفيز عملية التحول الديموغرافي من خلال تحسين الصحة العامة، كما يمكن تسريع وتيرة التحول الديموغرافي من خلال تفعيل برامج تنظيم الأسرة. ومن دون شك، يمكن تحفيز سرعة التحول الديموغرافي من خلال انتشار التعليم والنمو الاقتصادي وممارسة الحكم الرشيد (Rand, 2001)[٢٦]

ويركز كل من (Bloom, Canning & Sevilla, 2002)[٢٧] على أهمية تأثير

---

(٢٥) Lee R. and A. Mason. (2006), What is the Demographic Dividend? Finance and Development Vol. 43 (3). www. Imf.org/external/pubs/ft/fandd/2006/09. Maltus T. R. (1798), An Essay on the Principle Population, London: W. Pickering 1986.

(٢٦) Rand. (2001), Banking the demographic dividend. Population Matters Project Policy brief. httm/www.rand.org/labor/popmatters.

(٢٧) Bloom D., D. Canning and J. Sevilla. (2002), The Demographic Dividend: a new perspective on the economic consequences of population change. Rand.

التحول الديموغرافي بشكل ملموس، على الاستثمار في العنصر البشري (رأس المال البشري). فالبقاء على قيد الحياة لفترة أطول يغير سلوك البشر نحو التعليم، وحجم الأسرة ودورها، وسن التقاعد، ودور المرأة في المجتمع، تتغير سلوكيات العمل وتتغير الثقافة المجتمعية. إن الآثار الإيجابية للتعليم على الدخل الفردي موثقة بشكل كبير، بدليل أن الآباء يستثمرون بتعليم أبنائهم عندما يعيشون لفترة أطول، ومن ثم ترتفع إنتاجية سوق العمل مع ارتفاع المستوى التعليمي لقوة العمل. ويؤثر التحول الديموغرافي في عرض العمالة لسوق العمل عن طريقين: أولاً، انخفاض معدلات الإعالة بسبب دخول المزيد من السكان لسوق العمل، الذي يرتفع معه نصيب العامل من الإنتاجية، ثانياً، دخول المرأة لسوق العمل نتيجة لانخفاض حجم الأسرة. كما يشجع التحول الديموغرافي على الادخار والاستثمار في الاقتصاد المحلي.

ويؤكد (Mason, 2003)[٢٨] أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قادت عملية التحول الديموغرافي، في حين سرعت الجهود الحكومية من إحداث التغيرات السكانية، وحفزت عملية التنمية الاقتصادية. وبذلك أدى التزام خفض معدلات الخصوبة – خاصة في سن الإنجاب – إلى خفض وتيرة النمو السكاني، ومن ثم أحدث انخفاضاً غير مسبوق في مستوى الخصوبة.

سيركز الجزء اللاحق على رصد تطور المتغيرات الديموغرافية الرئيسية، الخصوبة والوفاة وانعكاساتهما على الهيكل العمري بين الكويتيين، حتى يتسنى تحديد مدى استكمال الكويت لمراحل التحول الديموغرافي، مع تحديد المرحلة التي تقع بها الكويت، بناء على نمط تغير المتغيرات

(٢٨) Mason, A. (2003), Population change and economic development: what have we learnt from the East Asia experience? Applied Population and Policy 1, 1: 3-14.

الديموغرافية، والكشف عما إذا كانت قد أتمت مراحل التحول الديموغرافي، أم أنها مازالت في طور التحول الديموغرافي.(٢٩)

الخصوبة:

يعتبر معدل الخصوبة الكلية من أهم المتغيرات الديموغرافية التي تعكس مدى تحول المجتمع السكاني من مرحلة لأخرى وفق مراحل التحول الديموغرافي. كما يعتبر مستوى الخصوبة عاملاً حاسماً بمعدل النمو السكاني، يعكس مدى اتجاه المجتمع السكاني نحو الاستقرار. وعلى الرغم من ارتفاع معدل الخصوبة الكلية بين الكويتيين وفق المعايير العالمية، فإن نمط تطوره التاريخي يدل على اتجاه المعدل نحو الانخفاض بوتيرة بطيئة نسبياً. وللتدليل على اتجاه معدل الخصوبة الكلية نحو الانخفاض، تم رصد تطور معدل الخصوبة الكلية بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٦م (شكل رقم ٤). حيث تؤكد البيانات أن معدل الخصوبة الكلية قد انخفض من ٧,٢ مولود حي لكل امرأة في عام ١٩٧٠م إلى ٥,١ مولود حي في عام ١٩٩٠م، وتابع الانخفاض ليصل لأدنى مستوى له في عام ٢٠٠٦م (٣,٩ مولود حي لكل امرأة). ومن المنتظر أن يستمر معدل الخصوبة الكلية بالانخفاض في المستقبل المنظور استناداً إلى متغيرات ديمغرافية مهمة، مثل تأخر سن الزواج بين الإناث، وارتفاع نسبة العازبات من جملة الإناث، وتنامي معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل. وتؤكد البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية للإناث، ارتفاع نسبة العازبات في مختلف الفئات العمرية، خاصة في الفئة العمرية بين ١٥ و ٢٤ سنة خلال الفترة من ١٩٧٠م إلى ٢٠٠٥م (شكل رقم ٥).

(٢٩) تم استخدام بيانات الإحصائيات الحيوية من أعداد مختلفة صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء. النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (مواليد ووفيات). وزارة التخطيط. الكويت. وبيانات السكان والسجل المدني للسكان من أعداد مختلفة صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء. التعداد العام للسكان. وزارة التخطيط، والهيئة العامة للمعلومات المدنية. دليل المعلومات المدنية (السكان وقوة العمل).

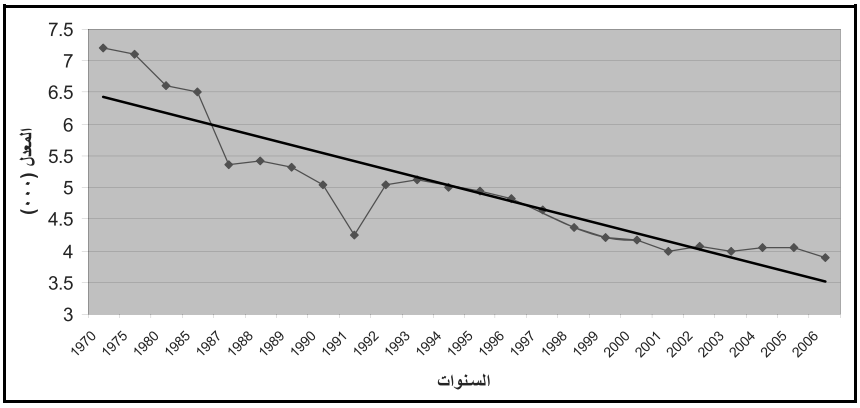

شكل رقم (٤) – تطور معدل الخصوبة الكلية بين الكويتيين (١٩٧٠ – ٢٠٠٥م)

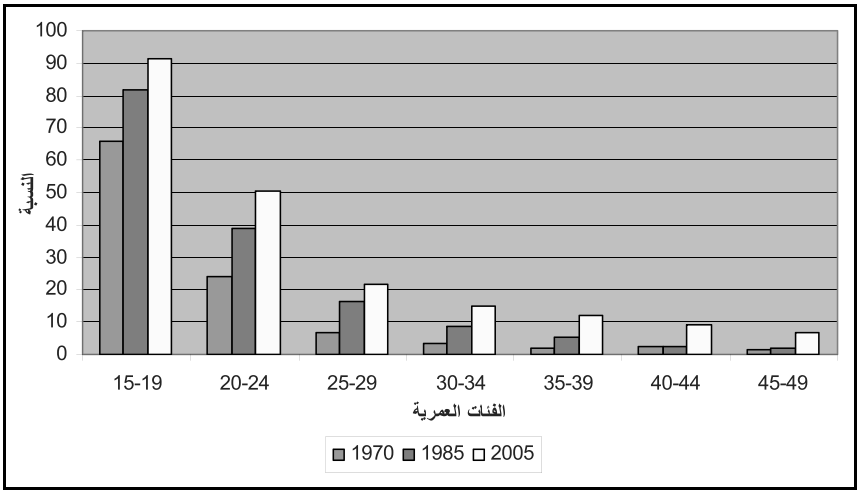

شكل رقم (٥) – نسبة العزوبة بين الإناث الكويتيات وفق الفئات العمرية

الوفيات:

نستدل من تطور مؤشرات ظاهرة الوفاة، على حدوث تحسن ملموس خلال الأربعين سنة الماضية يعكس مدى انخفاض الوفيات، بفضل تحسن الوضع الصحي العام، وتحسن مستوى المعيشة، ومجانية الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة لجميع فئات المجتمع؛ حيث انخفض معدل وفيات الرضع بين الكويتيين

من ٤٧,٤ لكل ١٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٦٥م إلى أقل من ١٠ لكل ١٠٠٠ في عام ٢٠٠٥م. ومن جانب آخر، تحسن معدل الوفاة الخام بشكل ملحوظ بين الكويتيين. إذ انخفض معدل الوفاة الخام من ٧,٢ عام ١٩٦٥م إلى أقل من ٢,٨ لكل ١٠٠٠ من السكان في عام ٢٠٠٥م. كما أظهر تغير معدل توقع الحياة عند الميلاد للكويتيين، بوصفه أحد أهم المتغيرات الدالة عن ظاهرة الوفاة، تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفع من ٦٤,٤ سنة في عام ١٩٦٥م إلى ٧٠,٥ سنة في عام ١٩٨٥م، وتابع تحسنه ليبلغ ٨٠,٣ سنة في عام ٢٠٠٥م (شكل رقم ٦).

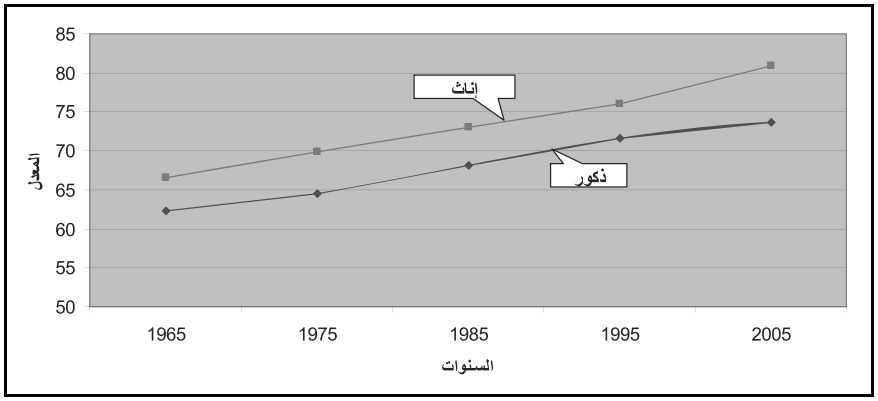

شكل رقم (٦) – تطور معدل توقع الحياة عند الميلاد للكويتيين (١٩٦٥ – ٢٠٠٥م)

يدل ذلك النمط التاريخي على تحسن معدلات الوفاة بين السكان الكويتيين، ويؤكد أنها لا تزال آخذة بالانخفاض، ولم تستقر عند مستواها الأدنى، بدليل أن مقدار زيادة معدل توقع الحياة عند الميلاد بين عامي ١٩٦٥م و ١٩٨٥م قد بلغ ٦,١ سنة، وأنه مازال ماضياً بالتحسن ليرتفع بمقدار ٩,٨ سنوات بين عامي ١٩٨٥م و ٢٠٠٥م. ومن المتوقع أن يستمر معدل توقع الحياة عند الميلاد في المستقبل المنظور في التحسن، ولكن بوتيرة أقل نسبياً.

الهيكل العمري:

يخضع الهيكل العمري للسكان بصورة مباشرة لتأثير تغيرات الخصوبة والوفاة على حد سواء، مع الميل لتأثير أكبر للخصوبة. ونستدل من نمط تغير الهيكل العمري للسكان الكويتيين، التأثير الواضح لانخفاض معدلات الخصوبة

بطيئة النمط، وتحسن معدل توقع الحياة عند الميلاد، فقد انخفضت نسبة صغار السن (ما دون ١٥ سنة) منذ عام ١٩٧٥م من نحو ٥٠٪ وبشكل مستمر لتصل لأدنى نسبة لها (٤٠٪) في عام ٢٠٠٥م. وفي المقابل ارتفعت نسبة من هم في سن العمل (بين ١٥ و ٦٤ سنة) من ٤٨٪ في عام ١٩٧٥م إلى ٥٧٪ في عام ٢٠٠٥م، كما ارتفعت نسبة كبار السن من السكان بشكل طفيف عبر السنوات (شكل رقم ٧).

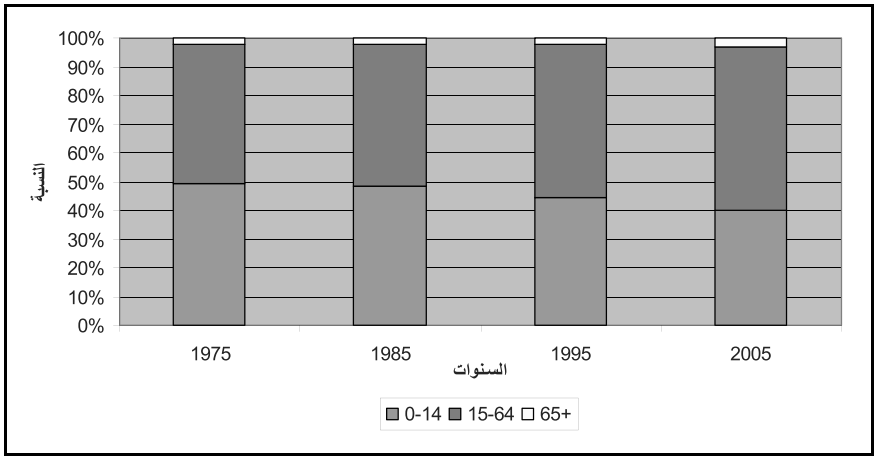

شكل رقم (٧) – الهيكل العمري للكويتيين في سنوات مختارة

والمهم في هذا السياق هو انخفاض معدل نمو صغار السن من السكان، مقارناً بمعدل النمو الإجمالي للسكان. حيث تقلص معدل نموهم من ٤٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٨٥م إلى ٢,٩٪ خلال الحقبة الزمنية اللاحقة ١٩٨٥–١٩٩٥م، وبلغ أدنى مستواه (٢,٤٪) خلال الحقبة الزمنية بين ١٩٩٥–٢٠٠٥م. في حين بلغ معدل النمو الإجمالي للسكان الكويتيين ٤,٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٥–١٩٨٥م و ٣,٨٪ خلال الحقبة الزمنية ١٩٨٥–١٩٩٥م و٣,٤٪ خلال السنوات ١٩٩٥–٢٠٠٥م. ومن جانب آخر، تفوق معدل نمو السكان في سن العمل مقارناً بمعدل نمو السكان الإجمالي.

تشير تلك المؤشرات إلى بداية تحسن معدلات الوفاة بشكل ملموس، ومن ثم بدء معدلات الخصوبة بالانخفاض بوقت لاحق، مما أحدث تغيراً ملحوظاً على

التركيب العمري للسكان الكويتيين بشكل إيجابي، مما يؤكد استمرار التحول الديموغرافي في الكويت في ضوء اتجاه معدل الخصوبة للانخفاض التدريجي خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من أن مستوى الانخفاض أقل من الطموحات، ولم يساعد على استكمال الكويت لتحولها الديموغرافي بلوغ معدل الخصوبة الكلي لمستوى الإحلال (٢,١ ولادة حية لكل امرأة).

وبذلك، فمازالت الكويت في مرحلة متوسطة من مراحل التحول الديموغرافي متجاوزة بذلك المرحلة الثانية، وبادئة المرحلة الثالثة، وهي مرحلة دقيقة يستقر معها معدل النمو السكاني، ويتجه نحو الانخفاض، وهي ستحتاج إلى مزيد من الوقت، حتى تستكمل إنجازها قبل الدخول في المرحلة الرابعة والأخيرة، التي تتسم بشيخوخة المجتمع السكاني كنتيجة للتناقص المستمر لمعدل النمو السكاني. لهذا، فقد بدأ نمط السكان الكويتيين يتغير بشكل ملحوظ باتجاه المراحل المتقدمة من التحول الديموغرافي، مما يمهد الطريق نحو تحقيق تغير ملموس على الهيكل العمري للسكان في المستقبل إيذاناً بانفتاح النافذة الديموغرافية.

نافذة الكويت الديموغرافية:

تستند نظرية النافذة الديموغرافية إلى تغير نسبة السكان المعالين إلى من هم في سن العمل، أو ما يعرف مجازاً بتغير الهيكل العمري للسكان. ويساعد هذا الوضع على تحسن الفرص الاقتصادية للمجتمع، إذا ما استعدت الحكومات لمواجهة هذا الحدث. ويعتبر David Bloom من الاقتصاديين المهتمين بالجانب الديموغرافي من جامعة هارفارد والذي يعتبر من رواد إرساء دعائم نظرية النافذة الديموغرافية التي تؤكد حقيقة أنه عندما تزداد نسبة السكان في سن العمل مقارنة بالمعالين من صغار وكبار السن، تنفتح نافذة من خلالها ترتفع معدلات الإنتاجية والاستهلاك ويسود مناخ من الرخاء اقتصادي.

ويتناول هذا الجزء تقدير زمن انفتاح نافذة الكويت الديموغرافية من خلال القيام بتوقعات مستقبلية للسكان الكويتيين وخاصة تركيبهم العمري الذي يعتبر من أهم المتغيرات الديموغرافية بالنسبة لنظرية النافذة الديموغرافية. وقد تم استبعاد السكان الوافدين، كما ذكرنا سابقا، وفق منطلقات ومسلمات نظرية النافذة الديموغرافية، وذلك

بسبب تأثيره على التركيب العمري الحالي، وتأثيره على معدلات الإعالة. وتستند التوقعات المستقبلية للسكان، على توقعات متحفظة للمسار المستقبلي لمعدلات الخصوبة بين الكويتيين ومعدلات توقع الحياة المستقبلية بهدف التوصل لأعداد السكان المواطنين ومدى تغير الهيكل العمري ومعدلات الإعالة بينهم.

المسار المستقبلي للخصوبة ومعدلات الحياة:

يعتمد القيام بإسقاطات مستقبلية للسكان، على تقديرات مقبولة للمسار المستقبلي لكل من معدلات الخصوبة والوفاة وفق المسار التاريخي لتطورهما. وتم استخدام الطريقة المركبة للأفواج **Cohort-Component Method** باستخدام برنامج **Spectrum** (Stove & Kirmeyer, 2005)[٣٠] الخاص بالإسقاطات السكانية. وفي هذا السياق، يعتبر متغير الخصوبة من المتغيرات الديموغرافية الحاكمة لمستقبل حجم السكان ونموه، مقارنة بتأثير الوفيات التي تعتبر هي الأخرى مهمة، ولكن بمستوى أقل. بيد أن تأثير الخصوبة في النمو السكاني، يكون أكبر من تأثير زيادة عدد سنوات الأجل. ولا يمكن استكمال عملية التحول الديموغرافي دون حدوث انخفاض ملموس لمتغير الخصوبة في المجتمع السكاني، كونه مصدراً أساسياً للنمو المستقبلي للسكان وعاملاً مؤثراً في الهيكل العمري للسكان.

وقد أكد مسار التطور التاريخي لمعدل الخصوبة الكلية بين الكويتيين اتجاهه نحو الانخفاض بشكل متزن. وبناءً عليه، تم تبني افتراض متحفظ للمسار المستقبلي لمعدل الخصوبة، بحيث يبدأ معدل الخصوبة الكلية عند مستوى ٤,٣ مولود حي لكل امرأة عام ٢٠٠٨م، وينخفض تدريجياً ليصل لمستوى الإحلال عند مستوى ٢,١ بحلول عام ٢٠٣٢م، ويستمر عند ذلك المستوى لغاية عام ٢٠٥٠م (شكل رقم ٨).

(٣٠) Stove, J. and S. Kirmeyer. (2005), DemProj Version 4: A computer Program for Making Population Projection. Spectrum System of Policy Models. Spectrum.

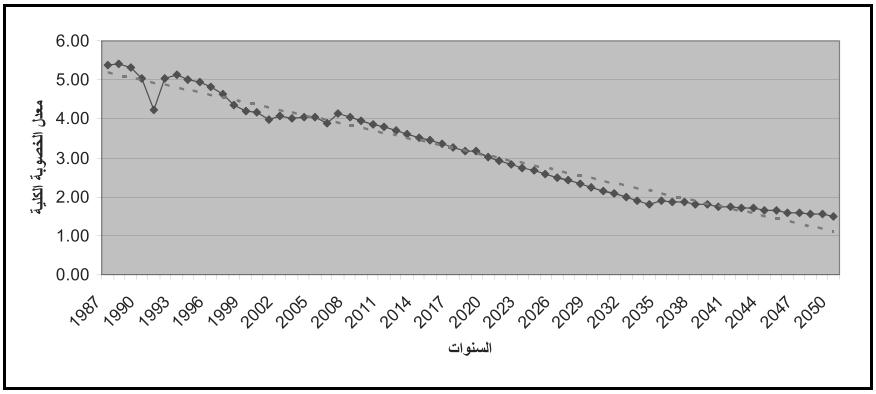

شكل رقم (٨) – التوقع المستقبلي لمعدل الخصوبة الكلية

وعن اتجاهات الوفيات، فقد بلغت معدلات الوفاة الخام ومعدلات وفيات الرضع، مستويات متدنية في الكويت، كما هو الحال بالنسبة لمعدلات توقع الحياة عند الميلاد بين الكويتيين، التي تعتبر مرتفعة، كما أسلفنا. لذا نتوقع أن تتحسن معدلات توقع الحياة عند الميلاد بين الذكور، عن مستواه في عام ٢٠٠٥م البالغ نحو ٧٤ سنة بقدر أكبر، مقارنة بالإناث اللائي يتمتعن بمعدل بلغ ٨٠,٩ سنة وفق بيانات عام ٢٠٠٥م.

وبناء على فرضيات المتغيرات السكانية للكويتيين، يعرض الجزء القادم لأهم نتائج الإسقاط السكاني للكويتيين بين عامي ٢٠١٠م و ٢٠٥٠م بهدف إبراز أهم الملامح الديموغرافية، وتوقع زمن حدوث النافذة الديموغرافية في الكويت.

مستقبل السكان الكويتيين:

يعرض جدول رقم (١) نتائج الإسقاطات السكانية للكويتيين خلال الفترة من ٢٠١٠م و ٢٠٥٠م. فمن المنتظر أن يرتفع حجم السكان الكويتيين ليبلغ ١,٦ مليون في عام ٢٠١٠م، وينمو ليصل لنحو ٢,٤ مليون في عام ٢٠٢٥م، ويستمر بالارتفاع ليصل إلى نحو ٣,١ مليون بحلول عام ٢٠٥٠م. وعليه سينخفض معدل النمو السنوي بين الكويتيين من نحو ٢,٧٩ ٪ في عام ٢٠١٠م، ليصل إلى نحو ١,٧٢٪ في عام ٢٠٢٥م، ويبلغ أدنى مستواه (٠,٦٢٪) بحلول عام ٢٠٥٠م متأثراً بانخفاض الخصوبة بشكل مباشر. سيستمر السكان الكويتيون بالنمو، نظراً لطبيعة

الهيكل العمري الذي تغلب عليه فئة الشباب مما سيضمن بقاء العدد المطلق للمواليد عند مستوى مرتفع، حتى لو انخفض معدل الخصوبة الكلية بسبب الزخم السكاني. ويمكن تحقيق مستويات نمو سكاني أدنى إذا ما اتجهت معدلات الخصوبة الكلية إلى الانخفاض بشكل متسارع. وعطفاً على تلك التقديرات، وبناء على تقلص معدل النمو السكاني بين الكويتيين، سيرتفع عدد سنوات تضاعف السكان الكويتيين من أقل من ٢٥ سنة وفق المتغيرات الديموغرافية لعام ٢٠١٠م، إلى ١٣٩ سنة وفق المتغيرات الديموغرافية التي ستسود بحلول عام ٢٠٥٠م.

جدول رقم (١)

توقعات مستقبل السكان الكويتيين وتوزعهم العمري لغاية عام ٢٠٥٠م.

	2006	2010	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
0-4										
Males	71,031	80,785	84,488	84,784	81,518	76,286	71,006	70,277	67,801	62,250
Females	68,992	78,555	82,148	82,400	79,184	74,062	68,892	68,144	65,707	60,277
Total	**140,023**	**159,340**	**166,635**	**167,184**	**160,703**	**150,348**	**139,898**	**138,420**	**133,508**	**122,527**
5-14										
Males	128,380	136,838	151,073	164,788	168,788	165,844	157,387	146,920	140,945	137,767
Females	122,847	131,561	146,883	160,565	164,406	161,444	153,112	142,829	136,917	133,734
Total	**251,227**	**268,399**	**297,956**	**325,353**	**333,194**	**327,288**	**310,499**	**289,748**	**277,862**	**271,502**
15-45										
Males	236,083	270,371	313,644	355,690	403,413	450,648	491,346	520,447	536,787	541,285
Females	251,689	280,945	318,301	355,654	398,981	442,449	481,079	509,228	525,647	531,184
Total	**487,772**	**551,317**	**631,945**	**711,344**	**802,394**	**893,097**	**972,425**	**1,029,675**	**1,062,434**	**1,072,469**
49-64										
Males	28,087	34,291	46,786	61,023	75,454	88,127	102,358	120,567	141,978	163,285
Females	37,664	46,925	60,043	74,634	88,295	100,522	112,642	127,894	146,196	165,049
Total	**65,751**	**81,215**	**106,829**	**135,657**	**163,749**	**188,649**	**215,000**	**248,461**	**288,175**	**328,333**
65 +										
Males	13,635	15,832	18,261	22,571	28,930	38,749	50,536	62,598	74,357	88,075
Females	14,878	19,249	26,152	34,780	45,967	59,055	73,767	88,450	102,145	116,330
Total	**28,513**	**35,081**	**44,414**	**57,351**	**74,897**	**97,805**	**124,302**	**151,048**	**176,502**	**204,405**
Total										
Males	713,299	808,488	927,896	1,044,546	1,161,516	1,270,302	1,363,979	1,441,256	1,498,655	1,533,947
Females	747,759	838,180	951,828	1,063,687	1,175,814	1,279,981	1,370,571	1,445,773	1,502,259	1,537,758
Total	**1,461,058**	**1,646,669**	**1,879,724**	**2,108,233**	**2,337,331**	**2,550,284**	**2,734,549**	**2,887,027**	**3,000,915**	**3,071,705**

الهيكل العمري المتوقع للكويتيين:

تشير التقديرات السكانية إلى ارتفاع العمر الوسيط بين السكان الكويتيين من ٢٠ سنة في عام ٢٠١٠م ليبلغ نحو ٣٥ سنة بحلول عام ٢٠٥٠م، مما يعني أن السكان آخذ بكبر السن، وهي نتيجة متوقعة على إثر تقلص معدلات الخصوبة وتحسن معدلات توقع الحياة عند الميلاد (شكل رقم ٩). ومن جهة أخرى، سيتأثر الهيكل العمري للسكان الكويتيين بشكل ملحوظ في المستقبل، على إثر انخفاض معدلات الخصوبة السائدة من خلال تقلص نصيب صغار السن من جملة السكان، وارتفاع نسبة من هم في سن العمل، خاصة للفئتين العمريتين من ٢٥ إلى ٤٩ سنة، ومن ٥٠ إلى ٦٤ سنة. كما سترتفع نسبة كبار السن من السكان بشكل تدريجي، مع تحسن معدلات البقاء بين الكويتيين (شكل رقم ١٠). ويوضح (شكل رقم ١١) التطور المتوقع لأعداد السكان في الفئات العمرية الرئيسية خلال فترة الإسقاطات السكانية. حيث اتضح تفوق معدل نمو الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ سنة التي ستنمو بمعدل متوسط سنوي يبلغ ٢,١٪ بين عامي ٢٠١٠م و ٢٠٥٠م على معدل النمو الإجمالي للسكان الذي ينمو بمعدل متوسط سنوي يبلغ ١,٧٪ خلال نفس الفترة. وفي هذا السياق، نؤكد ارتفاع نسبة الفئة العمرية ما بين ١٥ و ٦٤ سنة؛ مما يشير إلى انفتاح النافذة الديموغرافية في الكويت.

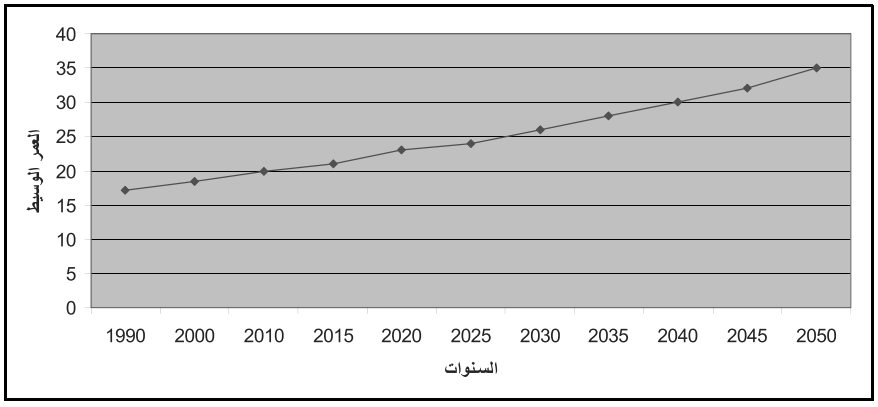

شكل رقم (٩) – تطور العمر الوسيط (١٩٩٠ – ٢٠٥٠م)

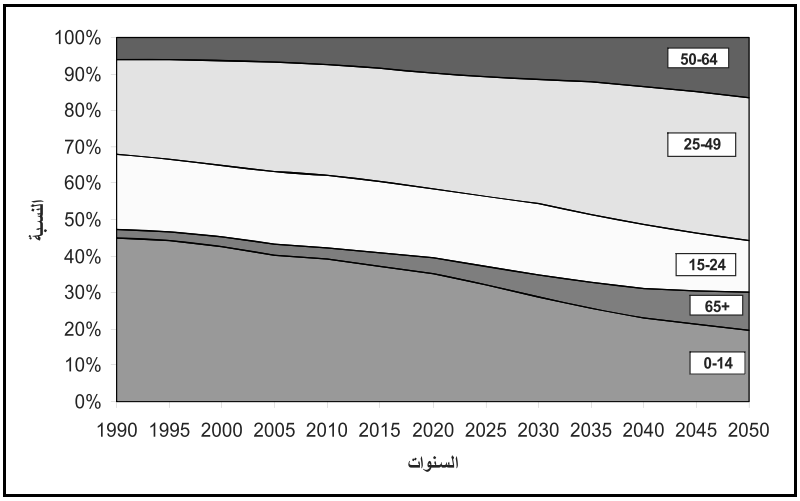

شكل رقم (١٠) – تحول الهيكل العمري للسكان الكويتيين (١٩٩٠ – ٢٠٥٠م)

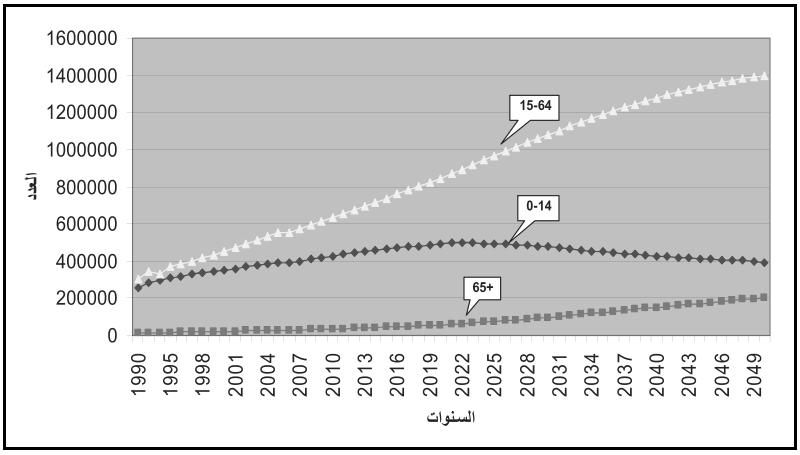

شكل رقم (١١) – السكان الكويتيون وفق التوزع العمري (١٩٩٠ – ٢٠٥٠م)

الهرم السكاني:

سينعكس نمط تطور السكان الكويتيين وفق فرضيات الإسقاطات السكانية بشكل إيجابي على شكل الهرم السكاني للكويتيين؛ حيث سيتغير شكل الهرم الصريح وفق بيانات عام ٢٠٠٦م الذي يتسم بعرض قاعدته، بسبب ارتفاع عدد

صغار السن، كنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الخصوبة إلى هرم طبيعي الشكل مشابه لكثير من المجتمعات السكانية المتطورة، وهو ما يعكس التوزيع المتزن للسكان وفق الفئات العمرية المختلفة (شكل رقم ١٢). إن الهرم السكاني المتوقع، سيعكس ارتفاع نسبة الفئات العمرية في سن العمل، كما سيظهر ارتفاع نسبة كبار السن من السكان، وهي نتيجة تلقائية لانخفاض مستويات الخصوبة الكلية، والتحسن الملحوظ على مستوى توقع الحياة عند الميلاد.

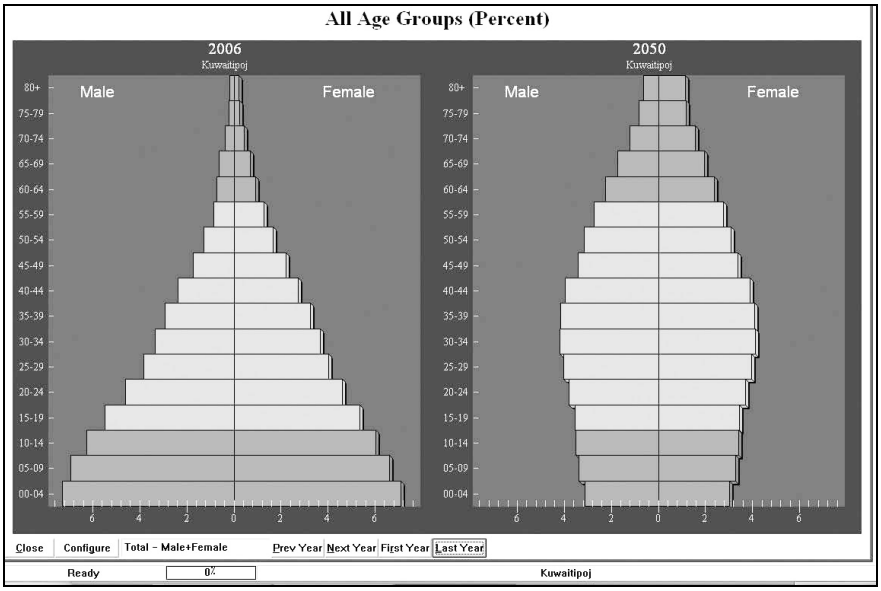

شكل رقم (١٢) – الهرم السكاني المتوقع في عام ٢٠٥٠م مقارنة بعام ٢٠٠٦م

معدل الإعالة بين الكويتيين:

من أهم شروط حدوث النافذة الديموغرافية في المجتمع السكاني، انخفاض معدلات الإعالة بين السكان، نظراً لتقلص حصة صغار السن من السكان وكبار السن منهم مقارناً بحصة القوة البشرية من السكان في سن العمل لأهميتها للاقتصاد ومتطلبات نموه المستقبلي. لذلك، تؤكد نتائج إسقاطات السكان للكويتيين، حقيقة انخفاض معدل الإعالة بشكل مستمر خلال فترة الإسقاط من

٧٦٪ في عام ٢٠٠٦م ليصل إلى أدنى مستوى له ٤٣٪ بحلول عام ٢٠٥٠م (شكل رقم ١٣). ويعتبر عام ٢٠٢٤ عاماً حاسماً عندما تتقاطع نسبة السكان في سن العمل، مع نسبة المعالين من السكان، وتبدأ بالافتراق لصالح الفئة العمرية النشطة اقتصادياً. وبذلك يمكن اعتبار عام ٢٠٢٤م الزمن المتوقع لبداية انفتاح النافذة الديموغرافية في الكويت التي ستستمر ما بين ٤٠ و ٥٠ سنة قادمة.

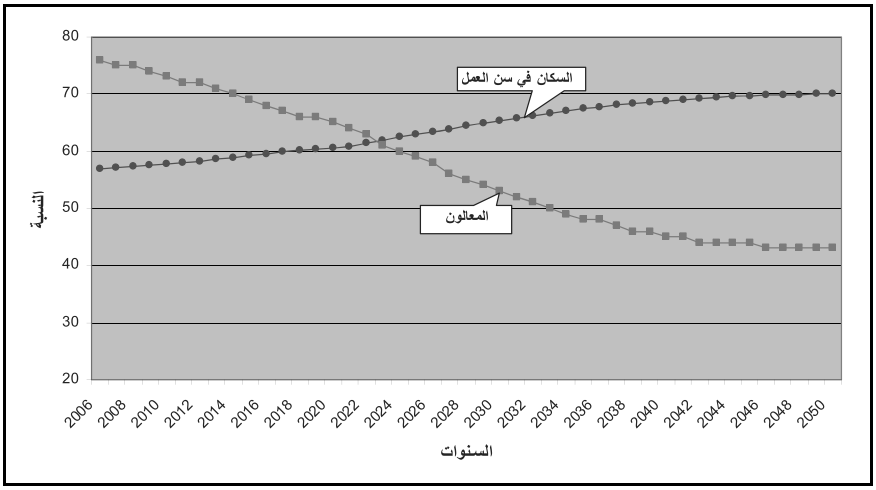

شكل رقم (١٣) – تطور نسبة السكان المعالين والسكان في سن العمل، الكويتيين ٢٠٠٦ – ٢٠٥٠م

لذا فعلى دولة الكويت أن تتعامل بشكل جيد مع تغير وضعها الديموغرافي على إثر انفتاح النافذة الديموغرافية، وعليها أن تستعد لاستقبالها، واتخاذ ما يلزم بشكل حثيث، لجني العوائد الديموغرافية المرتقبة، والتعامل بشكل إيجابي مع تحدياتها، والعمل بقدر الإمكان لتلافي التبعات السلبية للنافذة الديموغرافية، وهذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل في الجزء التالي.

تحديات النافذة الديموغرافية ومتطلبات تحقيق عوائدها:

يتمثل الاستعداد لمرحلة النافذة الديموغرافية في اتباع سياسات اجتماعية–اقتصادية ملائمة تتعامل مع الوضع الديموغرافي الجديد للكويت.

ويعتمد نجاح استقبال الحدث على تنفيذ سياسات اقتصادية–اجتماعية من شأنها العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد، بما يشجع المبادرات التوسعية للقطاع الخاص، ويحقق معدل نمو اقتصادي مقبولاً. فيمكن تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وإعادة هيكل الاقتصاد المحلي بواسطة تقليص دور الحكومة في الهيمنة على أوجه الاقتصاد، وتفعيل دور القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة في دورة العملية الاقتصادية. ولا يمكن في هذا السياق إغفال أهمية تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب لإعداد الطاقات البشرية لما له من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي، وتصب النجاحات منقطعة النظير التي حققتها كل من اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة ما يؤكد ذلك (Laipson, 2002)[٣١]

ويعتبر إيجاد فرص عمل للشباب، بمنزلة التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول النامية وخاصة الدول العربية، ومنها الكويت، التي تعاني تمركز العمالة الوطنية في القطاع العام، مع وجود خجول في القطاع الخاص. لهذا، فإنه من الضروري العمل على إصلاح اختلالات سوق العمل في الكويت من خلال توفير فرص عمل منتجة للمواطنين في القطاع الخاص، وإحداث مرونة على سوق العمل بواسطة تبني سياسات مرنة بشأن التشغيل والأجور تعتمد على قوى السوق.

وفي هذا السياق، توصي المنظمات الدولية أن تستمر الحكومات في إحداث التغيرات الهيكلية التي من شأنها أن تقلل من حجم العمالة في القطاع العام، وفي الوقت ذاته هناك حاجة ماسة لإيجاد فرص عمل للأفواج المقبلة على سوق العمل، التي تسعى للعمل في القطاع العام بوصف ذلك خياراً أول، ومن ثم يبدو أن الحكومات تعمل على تحقيق أهداف متناقضة، لهذا، فعليها أخذ الحيطة والحذر حيال جهودها الرامية لاعتماد قوى السوق بشأن سوق العمل. ولا

(٣١) Laipson, E. (2002), The middle East's demographic transition: what does it mean? Journal of International Affairs. Vol. 56, No.1: 175-188.

يخفي تخوف كثير من الاقتصاديين حيال إمكانية حكومات بلدان الشرق الأوسط إيجاد فرص عمل للباحثين الجدد، والتخفيف من تفاقم مستويات البطالة العالية أصلاً[٣٢].

لهذا، فإن ارتفاع عدد السكان في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً بين ١٥ و٦٤ سنة، يفرض تحدياً اقتصادياً كبيراً، يتمثل في مدى إمكانية الاقتصاد من تحقيق مستويات نمو، من شأنها أن توجد فرص عمل جديدة، وتمكن من استيعاب المقبلين الجدد على سوق العمل، ما يتطلب تحفيز الاقتصاد بما يساعد على تخفيف وطأة الضغط على سوق العمل. هكذا، فإن الفشل في تبني السياسات المناسبة لتلبية احتياجات سوق العمل، لن يؤدي فقط إلى إهدار فرصة غير متكررة لتحقيق قفزة في النمو الاقتصادي، بل سيؤدي كذلك إلى تفاقم معدلات البطالة التي سيكون لها تبعات اجتماعية–اقتصادية سلبية على المجتمع.

ومن أهم العوائد الديموغرافية للنافذة الديموغرافية، تنامي معدلات الادخار و الاستثمار بين السكان، الذي يرتبط بشكل مباشر بتغير التركيب العمري للسكان. فمع ارتفاع نسبة المشتغلين من السكان، وارتفاع سنوات الأمد العمري، تزداد سنوات العمل، ومن ثم يتأخر سن التقاعد، والذي سينتج عنه زيادة في المدخرات، وتراكم الأصول التي يمكن توجيهها نحو الاستثمار في الاقتصاد المحلي. ومع ارتفاع معدلات الادخار بين السكان ومع زيادة معدلات الاستثمار واتجاهها لتمويل مشروعات استثمارية، سيتولد مزيد من فرص العمل. ومن هنا تبرز أهمية اتخاذ السياسات الملائمة لتعبئة المدخرات، واستثمارها في أسواق المال والمشروعات الصناعية المنتجة، مما يكفل تحفيز النمو الاقتصادي، حيث أكدت تجربة دول شرق آسيا وجنوب شرقها الدور الإيجابي للمدخرات الشخصية في تمويل وتحفيز النمو الاقتصادي بتلك الدول.

(٣٢) Same reference above.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال العلاقة المتبادلة بين الدخل والديموغرافية. فمع ارتفاع مستوى الدخل بين السكان، تنخفض معدلات الوفاة، بسبب زيادة استخدام خدمات الرعاية الصحية. كما أن لارتفاع مستوى الدخل، تأثيراً على انخفاض معدلات الخصوبة. فعندما تزداد الأجور، ترتفع قيمة الفرصة البديلة لرعاية الأطفال خاصة بين النساء. كما أن هناك صلة بين السكان وتراكم رأس المال ورأس المال البشري. ولانخفاض الخصوبة تأثير ملحوظ على رأس المال البشري. فمع تقلص حجم الأسر، تسعى هذه الأسر إلى الاستثمار في تعليم أطفالها. ومن جهة أخرى، يساعد ارتفاع معدل توقع الحياة عند الميلاد على ارتفاع معدلات الادخار وتراكم رأس المال (Bloom & Malaney, 1999)[٣٣]

ومن جهة أخرى، تبرز أهمية الجوانب الصحية للسكان خلال مرحلة النافذة الديموغرافية، بدليل أن التمتع بالصحة والبقاء على قيد الحياة لمدة أطول، له آثار إيجابية على رفاهية البشر. كما يساعد طول متوسط الأجل للحياة، على الرخاء الاقتصادي، ومن ثم يكون لمؤشرات الصحة العامة للسكان آثار غير مباشرة تساعد على النمو الاقتصادي (Bloom & Canning, 1999).[٣٤] ومن هنا تبرز أهمية الرعاية الصحية في التأثير الإيجابي على وفيات الرضع، التي تؤثر بدورها في انخفاض معدلات الخصوبة وفي استكمال عملية التحول الديموغرافي. وفي الوقت ذاته، تنبع أهمية الصحة الإنجابية للمرأة، وتوفر موانع الحمل الحديثة، لما له من تأثير على حجم الأسرة المرغوب والإسراع في عملية التحول الديموغرافي.

---

(٣٣) Bloom D. and P. Malaney. (1999), Population change and economic development: the great debate revisited. CAER II Discussion Paper No. 46. Harvard Institute for International Development.

(٣٤) Bloom D. and D. Canning. (1999), Economic development and the demographic transition: the role of cumulative causality. CAER II Discussion Paper No. 51. Harvard Institute for International Development.

فمع استكمال التحول الديموغرافي، وارتفاع متوسط العمر بين السكان، سترتفع نسبة كبار السن، وبذلك سيتسم مجتمع السكان بالشيخوخة، وهو موضوع مهم للغاية يجب التعامل معه بكل عناية. ومن هنا تبرز أهمية الجوانب الصحية للسكان في ظل شيخوخة المجتمع السكاني، وتغير نمطية الأمراض السائدة، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة كأمراض الجهاز الدوري والأورام الخبيثة. لهذا فإن الأمر يتطلب توفير برامج رعاية خاصة لكبار السن، مع تغير الدور الاجتماعي للأسر في رعاية كبار السن، وارتفاع الدور المؤسسي لتوفير مثل تلك الرعاية. كما يجب إحداث نقلة نوعية في طبيعة الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية وأهدافها وبرامجها في ضوء تغير الطلب على الرعاية الصحية وفق الوضع الديموغرافي الجديد للسكان. ولا يمكن إغفال أهمية توفير شبكة الأمان الاجتماعي بما يكفل ويحفظ حقوق كبار السن واحتياجاتهم، كما تنبع أهمية إصلاح نظم التقاعد بما يكفل توفير موارد مالية تساعد كبار السن على مواجهة أعباء المعيشة.

الخاتمة:

برزت أهمية تغيرات الهيكل العمري للسكان بوصفها أحد أهم المتغيرات الديموغرافية ذات الأثر الإيجابي، على سيادة مناخ الرخاء الاقتصادي. وكسب معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً مكانة مرموقة في سياق دراسة أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي. فقد بددت التطورات الحديثة وشيوع نظرية النافذة الديموغرافية المخاوف من التبعات السلبية للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية بشكل عام، والضغط على الموارد الطبيعية بشكل خاص. وأبرزت نظرية النافذة الديموغرافية أهمية الهيكل العمري للسكان للاقتصاد، كأحد العوامل المحفزة على نموه، بينما تؤثر الديموغرافيا على النمو الاقتصادي من خلال سوق العمل والادخار والاستثمار. فلكل فئة عمرية سلوكيات مختلفة عن الأخرى تبعاً لدورة الحياة، فمع تغير نسب السكان وفق الفئات العمرية تتغير سلوكيات العمل والادخار والاستثمار. فإذا ما رغبت المجتمعات الاستفادة من

نموها السكاني، فعليها أولاً استكمال تحولها الديموغرافي لإحداث التغير المرغوب على الهيكل العمري للسكان، ومن ثم إيجاد مناخ اقتصادي منفتح على العالم الخارجي، وإحداث المرونة المناسبة على أسواق العمل، وتحديث الأجهزة المؤسسية، وانتهاج الحكم الرشيد بهدف تحقيق العوائد الديموغرافية الإيجابية، كما وثقتها خبرات دول شرق وجنوب شرق آسيا.

تواجه دولة الكويت تحديات يفرضها واقعها الديموغرافي المتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني من جهة، وسيطرة السكان الوافدين على المكون السكاني من جهة أخرى. فما زالت معدلات النمو بين المواطنين مرتفعة، ومن المنتظر أن ترتفع في المستقبل بسبب قيام الحكومة بتجنيس فئة من غير محددي الجنسية، ولحين حل مشكلة غير محددي الجنسية، الذي سيلقي بظلاله على ارتفاع معدل النمو بين الكويتيين. ونظراً لغياب سياسة سكانية واضحة المعالم تتعامل مع مكونات النمو السكاني وخاصة المتعلقة بالهجرة الدولية، ستستمر الكويت في المعاناة من سيطرة الوافدين على المكون السكاني بشكل عام، وعلى سوق العمل بشكل خاص؛ إذ إن المساعي الحكومية السابقة بشأن تعديل التركيبة السكانية لم تكن لصالح المواطنين عن طريق تشجيع النمو الطبيعي، ولم تأت بنتائج إيجابية. بل أفرزت تبعات سلبية، تمثلت في اختلال الهيكل العمري لصالح صغار السن كنتيجة مباشرة لاستمرار ارتفاع معدلات الخصوبة. فبدون العمل على كبح جماح الهجرة الدولية، وتخفيض معدلات الخصوبة، ستستمر الكويت في المعاناة من وضعها الديموغرافي المختل.

وينم نمط التطور التاريخي للظواهر الديموغرافية (الخصوبة والوفاة) عن استمرار التحول الديموغرافي في دولة الكويت، وأنها مازالت في طور تحولها، ولم تستكمله بعد، إذ لا تزال معدلات الخصوبة الكلية مرتفعة، على الرغم من اتجاهها نحو الانخفاض، التي تعتبر عاملاً حاكماً في النمو السكاني، كما لم يبلغ معدل توقع الحياة عند الميلاد مداه الأقصى، على الرغم من التحسن الملحوظ عليه. ولذلك اتسم الهيكل العمري للسكان الكويتيين بالصفة الشبابية، كما تبين

من شكل الهرم السكاني عريض القاعدة. لذا يمكننا القول، إن الكويت قد أنهت المرحلة الثانية ودخلت المرحلة الثالثة من تحولها الديموغرافي، التي تتطلب مزيداً من الوقت حتى يستقر نمو السكان ويتجه نحو مستويات الإحلال قبل أن تدخل المرحلة الأخيرة من مراحل التحول الديموغرافي التي تتسم بشيخوخة المجتمع السكاني وتقلص حجم السكان بشكل ملموس.

وأظهرت نتائج الإسقاطات السكانية للكويتيين، وفق مسارات متحفظة لانخفاض الخصوبة وتحسن معدلات البقاء على الحياة، وتحسن الهيكل العمري للسكان مع مرور الزمن واتسامه باتزان التوزيعات النسبية لمختلف الفئات العمرية. وأكدت النتائج انخفاض معدل النمو السكاني بما يؤدي إلى ارتفاع معدل العمر الوسيط للسكان وارتفاع عدد سنوات تضاعف السكان. وأشارت النتائج إلى تقلص نسبة المعالين من السكان بسبب انخفاض نسبة صغار السن. وبهذا ستنفتح النافذة الديموغرافية لدولة الكويت بحلول عام ٢٠٢٤م عندما يتقاطع خطا نمو السكان في سن العمل مع السكان المعالين، ويبدأان بالافتراق لصالح السكان في سن العمل.

وسيفرض التغير الديموغرافي نتيجة تغير الهيكل العمري للسكان، تحديات ديمغرافية جديدة تتطلب إعداد العدة للتعامل معها بشكل إيجابي، بهدف تلافي التبعات السلبية للنافذة الديموغرافية. ومن بين أهم التحديات، تحفيز الاقتصاد بما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي، وإيجاد فرص عمل منتجة تُمكن من استيعاب المقبلين الجدد على سوق العمل. ومن ذلك تبرز أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد، وتحفيز دور القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة في الدورة الاقتصادية، وإحداث المرونة المناسبة على سوق العمل، وخاصة فيما يتعلق بشروط التشغيل والأجور. لهذا، فإذا لم تتمكن الكويت من تبني السياسات المناسبة لاستيعاب الأعداد المتدفقة على سوق العمل، ستهدر فرصة مواتية لتحقيق قفزة على نموها الاقتصادي، وقد تواجهها معضلة تفاقم البطالة، التي سيكون لها تبعات اجتماعية–اقتصادية سلبية جمة.

ومن جانب آخر، فمع تغير الهيكل العمري، وازدياد سنوات البقاء على قيد الحياة، وارتفاع معدلات التشغيل بين من هم في سن العمل، سترتفع معدلات الادخار، وتتراكم الأصول الرأسمالية، ومن ثم سترتفع معدلات الاستثمار على حد سواء. وفي هذا السياق، تبرز أهمية اتخاذ السياسات الملائمة لتعبئة المدخرات واستثمارها في أسواق المال والمشروعات الصناعية المنتجة، بما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل إضافية، ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.

كما تبرز أهمية الجوانب الصحية للسكان، فمع استكمال التحول الديموغرافي في الكويت، وتغير هيكلها العمري المتمثل في ارتفاع نسبة كبار السن من السكان، ستتغير أنماط الأمراض السائدة لصالح الأمراض المزمنة، ومن ثم سيتغير نمط الطلب على برامج الرعاية الصحية، مما يستوجب إحداث نقلة نوعية في طبيعة برامج الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية وأهدافهما. ومن جانب آخر، من المنتظر أن ينمو الطلب على مؤسسات رعاية كبار السن مع ارتفاع أعداد المسنين وتغير الدور التقليدي لرعاية المسنين في إطار الأسرة. ولا يمكن إغفال أهمية توفير شبكة أمان اجتماعي تكفل وتحفظ حقوق كبار السن واحتياجاتهم، وتطور نظم التقاعد، بما يكفل استمرار تدفق الموارد المالية التي تساعد كبار السن على مواجهة أعباء الحياة المعيشية اليومية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- الإدارة المركزية للإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (مواليد ووفيات)، وزارة التخطيط، الكويت، أعداد مختلفة.
- الإدارة المركزية للإحصاء، التعداد العام للسكان، وزارة التخطيط، الكويت، أعداد مختلفة.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دليل المعلومات المدنية (السكان وقوة العمل)، الكويت، أعداد مختلفة.
- محمد علي الرمضان، (٢٠٠٠م)، آفاق الوضع السكاني في دولة الكويت مع بداية الألفية الثالثة، النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عدد ٤٨، ص ص ٤٨–٧٣.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Bloom D., D. Canning and J. Sevilla. (2002), The Demographic Dividend: a new perspective on the economic consequences of population change. Rand.
- Barro, R. (1991), ''Economic Determinants of Economic Growth: A cross-country Empirical Study.'' *Quarterly Journal of Economics,* Vol. 106 (2): 407-444.
- Bloom D. and P. Malaney. (1999), Population change and economic development: the great debate revisited. CAER II Discussion Paper No. 46. Harvard Institute for International Development.
- Bloom D. and D. Canning. (1999), Economic development and the demographic transition: the role of cumulative causality. CAER II Discussion Paper No. 51. Harvard Institute for International Development.
- Bloom, D. and J. Williamson. (1998), ''Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia'', *World Bank Economic Review*, Vol. 12: 419-456.

- Bloom, D. and R. Freeman. (1986), ‘‘The Effects of Rapid Population Growth on Labor Supply and Employment in Developing Countries’’, *Population and Development*, Vol. 12: 381-414.
- Boserup, E. (1981), Population and Technological Change: A Study of Long-Term Trends. Chicago: University of Chicago Press.
- Feyrer J. (2004), ‘‘Demographic and Productivity’’ Dartmouth College Working Paper No. 02-10.
- Hendrixson, A. (2007), What’s wrong with the demographic dividend concept. *Different Takes* No. 44. Spring 2007. Population and Development Program at Hampshire College.
- Kelley A. and R. Schmidt. (1995), Aggregate population and economic growth correlations: the role of the components of demographic change. *Demography*, Vol. 32: 543-555.
- Kelley A. and R. Schmidt. (2005), Evolution of recent economic-demographic modeling: A synthesis. *Journal of population Economics*. Vol. 18, (2): 275-300.
- Kuznets, S. (1967), ‘‘Population and Economic Growth’’. *Proceedings of the American Philosophical Society*, Vol. 11: 170-93. and Simon J. (1977), *The Economics of Population Growth*. Princeton: Princeton University Press.
- Laipson, E. (2002), The middle East’s demographic transition: what does it mean. Journal of International Affairs. Vol. 56, No.1: 175-188.
- Lee R. and A. Mason. (2006), What is the Demographic Dividend? *Finance and Development* Vol. 43 (3). www. Imf.org/external/pubs/ft/fandd/2006/09.
- Maltus T. R. (1798), *An Essay on the Principle Population*, London: W. Pickering 1986.
- Mason, A. (2003), Population change and economic development: what have we learnt from the East Asia experience? Applied Population and Policy 1, 1: 3-14.
- Notestein F. (1945), "Population - The Long View," in Theodore W. Schultz, Ed., *Food for the World*. Chicago: University of Chicago Press.

- Rand. (2001), *Banking the demographic dividend*. Population Matters Project Policy brief. httm/www.rand.org/labor/popmatters.
- Simon, J. (1981), *The Ultimate Resource*, Princeton N.J.: Princeton University Press.
- Stove, J. and S. Kirmeyer. (2005), DemProj Version 4: A computer Program for Making Population Projection. Spectrum System of Policy Models. Spectrum.
- Williamson, J. (2001), *Demographic change, economic growth, and inequality*. In Birdsall, N. et al. *Population Matters*. Oxford University Press.